

Distr.: General
28 July 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 16 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 202/74، الآثار الاقتصادية والمالية العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) واستجابة النظام المالي الدولي. ويتضمن مقترحات بشأن تعزيز التعاون الدولي وتعبئة أوسع لشبكة الأمان الدولية دعماً للبلدان المحتاجة. ويتألف التقرير من خمسة فروع رئيسية: (أ) أثر الجائحة على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية وتدفقات رأس المال على الصعيد العالمي؛ (ب) والاستجابة الدولية للأزمة وشبكة الأمان المالي الدولية؛ (ج) والسياسات المالية والتنظيم المالي من أجل تحقيق المرونة والاستدامة؛ (د) وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية وخدمات الدفع عبر الحدود؛ (هـ) واتساق السياسات المؤسسية وإصلاح نظم الحوكمة.



أولاً - مقدمة

1 - أقرت الجمعية العامة، في قرارها 202/74، بالجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008 من أجل معالجة المخاطر العامة، ولكنها أقرت أيضاً بضرورة بذل المزيد من الجهود في عدة مجالات، بما فيها: إدارة آثار التقلبات في تدفقات رأس المال؛ ومعالجة المديونية المتصاعدة والضغط المالية في العديد من البلدان؛ وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه؛ ومواصلة تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي، وتعزيز هذا التنسيق. وقد أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها إلى تضخيم المخاطر الكامنة في النظام المالي الدولي. ويعاني العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من التقلب المتزايد في تدفقات رأس المال ونقصان السيولة، إلى جانب انخفاض عائدات الصادرات والإيرادات الضريبية. وبالنسبة إلى بعض البلدان، تؤدي هذه الضغوط إلى النيل من قدرتها الضعيفة أصلاً على تحمل الديون وإلى تفاقم سائر مواطن الضعف القائمة.

2 - وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات للتصدي للأزمة من خلال زيادة السيولة العالمية ووقف مؤقت لسداد الديون في حالة أشد البلدان فقراً. إلا أن نطاق الأزمة الراهنة واحتمال طول مدتها يتطلبان بذل جهود إضافية للتخفيف من آثار الجائحة على الاقتصادات والناس وضمان انتعاش أكثر شمولاً واستدامة.

3 - وإن قدرة العالم على تجاوز هذه الانتكاسة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعلى إعادة البناء بشكل أفضل ستحدد بما يتخذ من تدابير التصدي لأزمة كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والدولي. وسيكون التعاون الدولي ضرورياً، بما في ذلك في تدعيم شبكة الأمان المالي الدولية؛ وتعزيز سياسات القطاع المالي وتنظيمه لأغراض التنمية المستدامة؛ وتحسين خدمات الدفع عبر الحدود؛ ومواصلة تعزيز اتساق السياسات المؤسسية وإصلاح نظم الحوكمة.

ثانياً - سياق الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية وتدفقات رأس المال على الصعيد العالمي

4 - تطورت الأزمة الصحية الدولية التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 بسرعة لتصبح أزمة اقتصادية عالمية حادة. وأدت الإجراءات الإبداعية والحاسمة التي اتخذتها المصارف المركزية في الاقتصادات الرئيسية إلى تقادي حدوث أزمة مالية عالمية كاملة الأبعاد خلال الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في آذار/مارس. وعلى الرغم من الانتعاش الذي تشهده الأسواق المالية منذ نيسان/أبريل 2020، لا تزال مواطن الضعف قائمة ولا يزال العديد من البلدان النامية يعاني من نقص السيولة.

ألف - الاقتصاد العالمي

5 - تشير مؤشرات النشاط الاقتصادي الأولية إلى أن السيناريو السلبي الذي يتصور حدوث انكماش اقتصادي عالمي بنحو 5 في المائة في عام 2020، حسبما هو مبين في تحديث تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2020 (E/2020/58)، أصبح أكثر احتمالاً. بل إن التوقعات لعام 2021 تحيطها درجة أكبر من عدم اليقين، حيث تتراوح توقعات النمو العالمي لمنتصف العام بين نسبة 4,1 في المائة في سيناريو الأساس ونسبة 0,5 في المائة في السيناريو السلبي. ومن المتوقع أن تشهد

بعض البلدان النامية انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما تلك التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية وعلى السياحة، وتلك التي تمثل فيها التحويلات المالية مصدرًا هامًا للدخل. وتعد الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أشد البلدان النامية ضعفًا.

6 - وكان للتراجع الاقتصادي العالمي أثر كبير على أسواق العمل في جميع أنحاء العالم. فمُنذ حزيران/يونيه 2020، إن 93 في المائة من العمال في العالم يعيشون في بلدان يُنفذ فيها نوع ما من تدابير إغلاق أماكن العمل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى انخفاض بنسبة 14 في المائة في ساعات العمل على مستوى العالم في الربع الثاني من عام 2020 (مقارنة بالربع الأخير من عام 2019)⁽¹⁾. وإن النساء والشباب أكثر عرضة لفقدان وظائفهم، حيث أن أعداد كبيرة منهم تعمل بشكل غير متناسب في قطاعات الاقتصاد الأكثر تضررًا من الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر النساء بالزيادة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر نتيجة إغلاق المدارس ومرافق رعاية الأطفال وتحويل النشاط الاقتصادي إلى المجال المنزلي⁽²⁾.

7 - وسيؤدي النمو السلبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والخسائر الهائلة في العمالة إلى تفاقم الفقر العالمي، لا سيما في البلدان النامية التي تكون فيها تدابير الحماية الاجتماعية محدودة. ووفقًا لأحدث التقديرات، قد يقع ما بين 71 و 100 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في عام 2020، مما من شأنه تقويض أي تقدم محرز منذ عام 2017⁽³⁾.

باء - تقلب الأسواق المالية ومخاطر الديون

8 - حال الاعتراف الواسع النطاق في آذار/مارس 2020 بشدة الصدمة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، انهارت الأسواق المالية العالمية، مع انخفاض التقييمات على نطاق جميع فئات الأصول وبلوغ التقلبات مستويات لم يُشهد لها مثل منذ بداية الأزمة المالية لعام 2008.

9 - وحالت الإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها المصارف المركزية في الاقتصادات الرئيسية دون حدوث أزمة مالية عالمية كاملة الأبعاد من خلال وضع حد أدنى لانخفاض أسعار الأصول وضخ السيولة التي تمس الحاجة إليها. وتشهد الأسواق المالية انتعاشًا منذ نيسان/أبريل. وبحلول حزيران/يونيه، استعادت أسواق الأسهم في الاقتصادات ذات القطاعات المالية الهامة بالنسبة إلى النظام المالي حوالي 80 في المائة في المتوسط من التقييمات المسجلة في منتصف كانون الثاني/يناير، وإن الزيادة في فروق العائد على السندات الذي شهدتها الأسواق في البداية تقلصت بنحو 70 في المائة⁽⁴⁾.

10 - وإن مواطن الضعف المالي ما فتئت تزداد منذ ما قبل تفشي الجائحة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي حين أن القطاع المصرفي في معظم البلدان معرض للخطر بدرجة أقل مما كان عليه الحال خلال الأزمة المالية لعام 2008، الأمر الذي يعزى جزئيًا إلى تعزيز التنظيم، فقد اشتدت مواطن ضعف أخرى بسبب اللجوء المتزايد إلى الرفع المالي على نطاق النظام المالي بأسره. وأدت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة على

(1) International Labour Organization, "ILO monitor: COVID-19 and the world of work. Fifth edition: updated estimates and analysis", 30 June 2020.

(2) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: عالم العمل وكوفيد-19"، 19 حزيران/يونيه 2020.

(3) World Bank, "Projected poverty impacts of COVID-19 (coronavirus)", 8 June 2020.

(4) المرجع نفسه.

الصعيد العالمي إلى ازدياد المخاطرة من قبل المستثمرين، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات في السندات ذات الإيرادات العالية. وفي عام 2019، تجاوزت ديون الشركات والأسر المعيشية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل عام 2008. وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط الجودة الائتمانية من حيث سداد الديون. أما حجم القروض الممنوحة في إطار الرفع المالي (القروض المقدمة إلى الشركات المقترضة التي تمثل مخاطرة شديدة، والتي يتخذ معظمها بعد ذلك شكل التزامات بقروض مضمونة)، فقد تضاعف في الفترة التي انقضت منذ نشوء الأزمة ليصل إلى 1,2 تريليون دولار في عام 2019.

11 - وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، بلغت حالات التخلف عن سداد مدفوعات سندات الشركات على المستوى العالمي مستويات لم يُشهد لها مثل منذ عام 2009⁽⁵⁾. وإن الانخفاض الحاد في التقييمات على نطاق فئات الأصول، الذي سجل خلال آذار/مارس 2020 انعكاساً لإعادة تقييم المخاطر الكامنة بسبب تغير الأساسيات والخوف وعدم اليقين، ازداد تقاماً من جراء تصفية الاستثمارات لتغطية الخسائر وسداد الديون، مما أدى بدوره إلى زيادة الضغوط على نطاق الأسواق.

12 - وقد تكون المخاطر قد انتقلت أيضاً من القطاع الخاص إلى القطاع العام من جراء قيام المصارف المركزية بشراء كمية متزايدة من سندات القطاع الخاص، وفي حالة نظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية، القروض المصرفية المقدمة إلى الشركات الخاصة⁽⁶⁾. ونتيجة لذلك، زادت الميزانيات العمومية للمصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة بأكثر من ضعف المعدل المسجل خلال فترة السنتين 2008-2009⁽⁷⁾.

13 - وقد فرضت الأزمة أيضاً ضغوطاً على قدرة العديد من البلدان النامية على تحمل الديون، حيث ارتفعت احتياجات الإنفاق العام بينما كانت الإيرادات تتهاوى. وقد أدى ذلك إلى تقام مخاطر الديون السيادية الحالية. وقبل تقشي الجائحة، كان ما يقرب من نصف عدد أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض معرضاً بالفعل بدرجة كبيرة لخطر مواجهة حالة مديونية حرجة أو يواجه مثل هذه الحالة، وهذه النسبة آخذة في الازدياد بسبب الأزمة. كما يعاني العديد من البلدان المتوسطة الدخل من ازدياد الضغوط المفروضة على قدرتها على تحمل الديون. فعلى سبيل المثال، تعاني ست من الدول الجزرية الصغيرة النامية متوسطة الدخل من شدة أعباء الدين العام وخدمة الدين، بما يتجاوز 40 في المائة من الإيرادات في المتوسط.

جيم - تدفقات رأس المال

14 - أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى تدفق رأس المال بمعدلات قياسية من البلدان النامية في الربع الأول من عام 2020. وبلغت تدفقات الحافظات المالية لغير المقيمين من بلدان الأسواق الناشئة ما يقرب من 100 بليون دولار بين أواخر كانون الثاني/يناير ونهاية آذار/مارس، مع ازدياد فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الناشئة بما مقداره أكثر من 600 نقطة أساس وانخفاض أسعار الصرف في الأسواق الناشئة. وأسهمت الاتجاهات السلبية بالفعل في ازدياد تدفقات رأس المال إلى الخارج بسبب الجائحة. وفي

(5) المرجع نفسه.

(6) استخدمت المصارف المركزية في بعض البلدان النامية أيضاً تدابير التيسير الكمي لأول مرة.

(7) صندوق النقد الدولي، "مستجدات تقرير الاستقرار المالي العالمي"، حزيران/يونيه 2020.

نهاية عام 2019، تشير التقديرات إلى أن صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية عاد يسجل معدلات سلبية، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى تدفقات رأس المال من شرق آسيا⁽⁸⁾.

15 - ومنذ نيسان/أبريل، استقرت الأسواق المالية الدولية إلى حد ما، وشهدت أسعار الصرف في العديد من البلدان انتعاشاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى استقرار أسعار النفط. واستقطبت البلدان المتوسطة الدخل نحو 55 بليون دولار من تدفقات الحافظات المالية لغير المقيمين في الربع الثاني، بفعل سندات الديون التي أصدرتها بضعة بلدان. وفي حزيران/يونيه وحده، بلغ إجمالي التدفقات الداخلة 32 بليون دولار، مع حالات إصدار سندات ديون بقيمة 23,5 بليون دولار وتدفقات الاستثمار في الأسهم إلى الداخل بقيمة 9,5 بلايين دولار⁽⁹⁾. إلا أن العديد من البلدان النامية لا يزال يعاني من نقص حاد في السيولة بالرغم من هذا الانتعاش.

16 - وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً وأطول أجلاً عموماً من تدفقات الحافظات، من المتوقع أن يتراجع بنسبة تصل إلى 40 في المائة في عام 2020، وهو انخفاض أكثر حدة من الانخفاض المسجل خلال الأزمة المالية لعام 2008⁽¹⁰⁾. وبعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ 1,54 تريليون دولار في عام 2019، وفي أعقاب النمو الضعيف المسجل خلال العقد الماضي، سيمثل ذلك التراجع انخفاضاً إلى ما دون تريليون دولار لأول مرة منذ عام 2005. وتختلف الآثار المتوقعة باختلاف مجموعة البلدان: فمن المتوقع أن تشهد البلدان النامية، على وجه الخصوص، انخفاضاً أكثر حدة في التدفقات الداخلة، ويعزى ذلك أساساً إلى الاستثمار في صناعات شديدة الانخراط في سلاسل القيمة العالمية من بينها الصناعات الاستخراجية، التي تضررت بشدة. كما أن الحيز المالي لتنفيذ تدابير الدعم الاقتصادي في البلدان النامية أضيق من ذلك الذي تتمتع به الاقتصادات المتقدمة.

17 - وفي عام 2021، من المتوقع أن تستمر الضائقة المالية والقيود المفروضة على السيولة وأوجه عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية في التأثير على خطط الاستثمار، مع توقع انخفاض آخر في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة. ومن شأن الاتجاهات طويلة الأجل، مثل الاتجاهات نحو سلاسل القيمة العالمية الأقصر والأكثر تنوعاً، والدور المتزايد للاقتصاد الرقمي والتركيز الأكبر للقيمة المضافة، أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل. وسيتعين تكييف استراتيجيات تشجيع الاستثمار مع هذه التحديات والفرص الجديدة والناشئة، بسبل منها مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع التنمية المستدامة وتشجيع زيادة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية.

سياسات إدارة تدفقات رأس المال

18 - في حين أن الاستثمار الطويل الأجل يمكن أن يعزز النمو ويدعم التنمية المستدامة، فإن تدفقات رأس المال الدولية المتقلبة وقصيرة الأجل قد تطرح تحديات كبيرة للاقتصادات النامية، مع احتمال تأثيرها على أسعار الأصول وأسعار الصرف والقدرة على تحمل الديون والاستقرار المالي. وحسبما سلّمت به الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا، من الممكن، عند التعامل مع المخاطر الناجمة عن تدفقات رأس المال

(8) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع وتوسع الحواجز التجارية (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، الجدول ألف-13. أُعيد حساب الأرقام المجمع استناداً إلى تعريف الأمم المتحدة العملي لمصطلح "البلد النامي".

(9) Institute of International Finance, Capital Flows Tracker, data for May, June and July 2020

(10) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.20.II.D.23).

الكبيرة والمتقلبة، دعم التكيف الضروري لسياسات الاقتصاد الكلي عن طريق تدابير تحوطية على صعيد الاقتصاد الكلي، وعند الاقتضاء، عن طريق تدابير لإدارة تدفقات رأس المال.

19 - واتخذ عدد من البلدان تدابير محددة الهدف لمواجهة التقلب في تدفقات رأس المال الناجم عن أزمة كوفيد-19. والعديد من الاقتصادات الناشئة، ولا سيما الأكبر منها، خففت من شدة القيود المفروضة على تدفقات رأس المال الداخلة. وخفضت بعض البلدان متطلبات الاحتياطي بالعملات الأجنبية أو علقت الضرائب المفروضة على الخصوم المستحقة بالعملات الأجنبية للمؤسسات المالية. وفرضت بعض البلدان الصغيرة نسبياً قيوداً على تدفقات رأس المال الخارجة وشددت القيود على المدفوعات والمعاملات الدولية وعلى شراء العملات الأجنبية بقصد إجراء تحويلات مالية إلى الخارج⁽¹¹⁾.

20 - ويجب وضع تدابير لإدارة حسابات رأس المال بعناية حتى لا تعيق الاستثمار طويل الأجل في التنمية المستدامة. ومن شأن تضمين أطر التمويل الوطنية المتكاملة أطراً لإدارة رأس المال أن يعزز الاتساق بين إدارة حسابات رأس المال والسياسات التحوطية الكلية⁽¹²⁾. وقد طرح صندوق النقد الدولي مفهوم الإطار المتكامل للسياسات الذي يمكن أن يكون جزءاً من إطار التمويل الوطني المتكامل الأوسع. ويستند الإطار المتكامل للسياسات إلى مجموعة من البدائل لصياغة أفضل مجموعة من السياسات، بما يشمل السياسة النقدية وسياسة أسعار صرف العملات الأجنبية والسياسة التحوطية الكلية وسياسة إدارة تدفقات رأس المال، لتلبية احتياجات مختلف البلدان.

21 - كما يمكن زيادة التعاون واستكشاف سبل الدعم المتعدد الأطراف لإدارة حسابات رأس المال، بسبل منها التوجيه والمساعدة التقنية. وقد يكون من المفيد التوصل إلى فهم أفضل للطريقة التي يمكن بها لبلدان المصدر التي تنشأ منها تدفقات رأس المال أن تحقق الأهداف المحلية مع تجنب حدوث تداعيات عرضية وتقلبات كبيرة على الصعيد الدولي.

دال - تحويلات العمال

22 - يمكن أن تعزز تحويلات العمال ميزان مدفوعات البلدان التي تتلقاها وأن توفر الدعم لمواجهة التقلبات الدورية، حيث أن المهاجرين يرسلون عادة المزيد من الأموال إلى أسرهم عندما تعاني بلدانهم الأصلية من ركود اقتصادي. ومع ذلك، ونظراً للطابع المتزامن لأزمة كوفيد-19، من المتوقع أن تتخفف التحويلات المالية في الوقت الذي تتضاءل فيه تدفقات رأس المال الدولية، وفي الوقت الذي تشتد حاجة الأسر المعيشية إليها في البلدان المتلقية. ومن المتوقع أن تتخفف التحويلات المالية العالمية إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بنحو 20 في المائة في عام 2020 (بعد أن سجلت رقماً قياسياً بلغ 554 بليون دولار في عام 2019)، بسبب انخفاض عمالة وأجور العمال المهاجرين في البلدان التي تستضيفهم⁽¹³⁾.

(11) انظر Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "COVID-19 and global capital flows: OECD report to G20 International Financial Architecture Working Group", June 2020; and IMF, "Policy responses to COVID-19".

(12) انظر تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.I.7).

(13) البنك الدولي، "البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث"، بيان صحفي، 22 نيسان/أبريل 2020.

23 - وفي الوقت نفسه، لا تزال تكلفة التحويلات المالية مرتفعة في العديد من ممرات التحويلات المالية. وظل متوسط التكلفة العالمية لإرسال 200 دولار مرتفعاً، عند مستوى 6,7 في المائة، في الربع الثاني من عام 2020، أي أقل من العام السابق بقليل⁽¹⁴⁾. وتُعزى التكلفة المرتفعة جزئياً إلى فقدان علاقات المراسلة المصرفية في بعض ممرات التحويلات المالية، كما هو مبين أدناه.

ثالثاً - الاستجابة الدولية للأزمة وشبكة الأمان المالي الدولية

24 - اتخذ المجتمع الدولي خطوات من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19، وإن كان نطاق التحدي واحتمال طول مدته يستدعيان بذل جهود مشتركة إضافية للتغلب على الأزمة وضمان انتعاش أكثر استدامة.

ألف - تعليق سداد الديون وتخفيف عبئها

25 - بغية تخفيف عبء الديون في بعض البلدان الضعيفة، عُرضت مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون بالنسبة إلى الديون الثنائية الرسمية على 73 من البلدان النامية المنخفضة الدخل، بما في ذلك جميع أقل البلدان نمواً و 13 من البلدان الجزرية الصغيرة النامية الدول المؤهلة للحصول على الدعم من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وبغية توفير السيولة لعدد أكبر من البلدان، دعت مجموعة العشرين الجهات الدائنة من القطاع الخاص إلى المشاركة بشروط مماثلة ودعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى استكشاف خيارات تعليق سداد مدفوعات خدمة الديون. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر صندوق النقد الدولي تسهيلات لتخفيف عبء خدمة الديون لما عدده 27 عضواً من أعضائه الأشد فقراً، من خلال الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف عبء الديون، لمرحلة أولية مدتها ستة أشهر. ويعمل حالياً على جمع أموال إضافية للصندوق الاستثماري كي يتمكن من تمديد فترة تخفيف عبء خدمة الديون إلى عامين.

26 - وفي حين أن مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون ستحرر موارد البلدان المشاركة على المدى القصير من أجل تلبية احتياجات التمويل المتصلة بجائحة كوفيد-19، فإنها لا تعالج مواطن الضعف الطويلة الأجل المرتبطة بالديون. علاوة على ذلك، ونظراً إلى أن التعليق يسري فقط على الديون الثنائية الرسمية، فإنه لا يغطي إلا حوالي ثلث التزامات خدمة الديون الخارجية للبلدان المؤهلة حتى نهاية عام 2020.

27 - وينبغي أن تساعد مبادرة تعليق خدمة الديون في دعم قدرة البلدان على تحمل الديون من خلال توفير السيولة اللازمة. ومع ذلك، وحتى تموز/يوليه 2020، كان ما يزيد قليلاً عن 55 في المائة من البلدان المؤهلة فقط قد طلبت المشاركة في المبادرة. وأدرجت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية بعض البلدان المؤهلة في قائمة مراقبة التصنيفات السلبية، ويرجع ذلك جزئياً إلى إمكانية انضمام جهات دائنة من القطاع الخاص إلى المبادرة والتسبب في حالات إعسار متلازم. ونتيجة لذلك، فإن بعض البلدان المدينة، لا سيما تلك التي لديها نسبة عالية من الديون المستحقة لجهات دائنة من القطاع الخاص (والتى، بالتالي، يقل احتمال أن تكون مؤهلة للاستفادة من الوقف المؤقت)، فضلت عدم المشاركة. واستجابة لذلك، أعد معهد المالية الدولية مشروع اعفاء من شرط الإعسار المتلازم الوارد في عقود الديون التجارية، ولكن لا يزال يتعين إجراء مزيد من المناقشات مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

.World Bank, "Remittance prices worldwide", Issue 34, June 2020 (14)

28 - وبالنظر إلى أن المبادرة تقتصر على البلدان الأشد فقراً، فإنها تستثني البلدان المتوسطة الدخل التي تعاني من ضيق في السيولة، والتي يكون بعضها معرضاً أيضاً بدرجة كبيرة لخطر مواجهة حالة مديونية حرجة أو يواجه بالفعل مثل هذه الحالة، على النحو المشار إليه أعلاه.

29 - وبغية معالجة ضائقة الديون السيادية من منظور طويل الأجل أكثر شمولاً، يُقترح نهج ثلاثي الأبعاد في مذكرة للمناقشة بعنوان "المديونية وجائحة كوفيد-19: تصد عالمي تضامني": (أ) تجميد خدمة الديون لجميع البلدان النامية التي تطلب ذلك؛ (ب) وتخفيف إضافي لعبء الديون للبلدان النامية المتقلة بالديون من أجل تجنب التخلف عن السداد وإتاحة حيز مالي للقيام باستثمارات في أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) وإحراز تقدم في الهيكل المالي الدولي، من خلال آليات أكثر عدلاً وفعالية لحل أزمة الديون، فضلاً عن الاقتراض والإقراض بشكل أكثر اتساقاً بالمسؤولية⁽¹⁵⁾. وهذا يتماشى مع الدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا إلى أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدة التوقيت ومنظمة وفعالة ومنصفة، وإلى أن يُتاح للبلدان حيز مالي لكي تستثمر في أهداف التنمية المستدامة.

باء - شبكة الأمان المالي الدولية

30 - في خطة عمل أديس أبابا، أقرت الدول الأعضاء أيضاً بأهمية تعزيز شبكة الأمان المالي الدولية الدائمة، التي يكون محوراً صندوق نقد دولي قائم على الحصص.

صندوق النقد الدولي الذي يمثل محور شبكة الأمان المالي الدولية

31 - بالإضافة إلى تخفيف عبء خدمة الديون الذي يتيح من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف عبء الديون، يستجيب صندوق النقد الدولي لطلبات التمويل في حالات الطوارئ الواردة من أكثر من 100 بلد، من خلال تسهيلين تمويليين في حالات الطوارئ، هما التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع. والتسهيل الائتماني السريع هو أداة إقراض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل ويندرج في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. ويعمل صندوق النقد الدولي حالياً على زيادة حجم الصندوق الاستئماني بمعدل ثلاث مرات⁽¹⁶⁾. وتتاح أداة التمويل السريع لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل.

32 - وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ صندوق النقد الدولي خط السيولة قصيرة الأجل لإتاحة إمكانية الوصول السريع إلى السيولة من أجل توفير دعم معتدل لميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والقصير للبلدان الأعضاء التي تتميز أطر سياساتها أو أساسياتها الاقتصادية بدرجة عالية من القوة. ويُقدر أن يصل الطلب الإجمالي على خط السيولة إلى 55 بليون دولار، ولكن لم يكن أي بلد مؤهل قد طلب رسمياً الاستفادة منه بحلول نهاية حزيران/يونيه 2020.

33 - وقبل تقشي جائحة كوفيد-19، أيد أعضاء صندوق النقد الدولي مجموعة إجراءات بشأن موارد الصندوق وإصلاح نظام حوكمته للمحافظة على قدرة الإقراض الإجمالية الحالية للصندوق البالغة نحو

(15) الأمم المتحدة، "المديونية وجائحة كوفيد-19: تصد عالمي تضامني"، 17 نيسان/أبريل 2020.

(16) للاطلاع على لمحة عامة عن مستجدات عمل صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19، انظر IMF، "COVID-19، financial assistance and debt service relief".

تريليون دولار⁽¹⁷⁾. ويتكون ما يقرب من نصف هذه القدرة من موارد الصندوق من حصص العضوية (إضافة إلى ضمان المساهمات في الموارد، يتمثل الهدف من الحصص في تحديد القوة التصويتية للبلدان الأعضاء، وإمكانية الوصول إلى التمويل، ومخصصات حقوق السحب الخاصة). أما ما تبقى من القدرة على الإقراض، فيتكون من الموارد المقترضة التي قد يحصل عليها الصندوق من الدول الأعضاء عند الضرورة، بموجب الترتيبات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائي.

34 - وفي نهاية حزيران/يونيه 2020، كان الصندوق يتيح حوالي 250 بليون دولار، أو ربع قدرته على الإقراض، للبلدان الأعضاء من أجل تقديم المساعدة المالية المتصلة بجائحة كوفيد-19 وتخفيف عبء خدمة الديون. ومن المتوقع أن تتجاوز الاحتياجات هذا المبلغ - ففي نيسان/أبريل، قدر الصندوق أن احتياجات البلدان النامية من التمويل ستصل إلى نحو 2,5 تريليون دولار - وقد يتعين تفعيل ترتيبات جديدة متفق عليها للاقتراض وجولة جديدة من الاقتراض الثنائي (في إطار اتفاقات الاقتراض الثنائي).

هل من دور لحقوق السحب الخاصة؟

35 - بالإضافة إلى قدرته على الإقراض، يصدر صندوق النقد الدولي وحدات حقوق سحب خاصة تكمل للاحتياجات الرسمية للبلدان الأعضاء. وإن إصدار وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة في سياق الأزمات ليس دون سوابق: ففي عام 2009، خلال الأزمة المالية العالمية، أصدر الصندوق 183 بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لدعم البلدان النامية، حيث بلغ إجمالي المخصصات التراكمية حوالي 204 بلايين من وحدات حقوق السحب الخاصة (ما يعادل حوالي 280 بليون دولار في عام 2020).

36 - وقد طُرحت مجموعة من المقترحات بشأن استخدام حقوق السحب الخاصة بدرجات متفاوتة من الدعم السياسي: تراوحت بين إعادة توزيع مخصصات وحدات حقوق السحب الخاصة الحالية والتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة الذي قد يتطلب تغييرات مؤسسية.

37 - ووفقاً لأحد المقترحات، يمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق إعادة توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة الحالية من البلدان التي لديها احتياجات دولية كافية إلى البلدان الأكثر احتياجاً. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان التي لا تستخدم مخصصاتها أن تودعها في صندوق استثماري لدى صندوق النقد الدولي، يتولى إتاحتها للبلدان عند الطلب. ويمكن تصميم هذا الصندوق الاستثماري على غرار الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر أو الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف عبء الديون لصندوق النقد الدولي، على ألا يقتصر على البلدان منخفضة الدخل. إلا أن إعادة توزيع مخصصات بقيمة 150 بليون دولار من البلدان ذات الدخل المرتفع إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط لن تكون على الأرجح كافية للبلدان المحتاجة. وستطلب إنشاء مثل هذه الآلية تصويت المجلس التنفيذي لصالحها بأغلبية 85 في المائة من مجموع القوة التصويتية.

38 - وكخيار ثانٍ، يمكن إصدار وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة، الأمر الذي قد يتطلب أيضاً الحصول على أغلبية 85 في المائة من مجموع القوة التصويتية. إلا أنه في حال عدم إعادة توزيع المخصصات، فإن هذه الأموال الجديدة قد لا تصل بالضرورة إلى البلدان الأكثر احتياجاً، حيث أن البلدان

(17) صندوق النقد الدولي، "أعضاء الصندوق يؤيدون مجموعة من الإجراءات بشأن موارد الصندوق وإصلاح نظام حوكمته"، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ذات الدخل المرتفع قد تحصل على ما يقرب من ثلثي مجموع المخصصات، بالتناسب مع حصص عضويتها. ومع ذلك، فإن إصدار وحدات بقيمة تريليون دولار سيوفر للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حوالي 330 بليون دولار من الاحتياطيّات الدولية الإضافية. وقد يكون من المجدي إصدار وحدات تقتصر قيمتها على 600 بليون دولار، لأن ذلك لا يتطلب الحصول على الموافقة البرلمانية لبعض الدول الأعضاء الكبيرة. وإن إصدار وحدات جديدة سيتطلب أيضاً تصويت المجلس التنفيذي لصالحه ولكن لن يتطلب تغييراً في مواد اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، طالما يكون قد ثبت وجود "احتياج عالمي لتكميل الاحتياطيّات" (المادة الثامنة عشرة، القسم 1 (ب)، مواد الاتفاقية).

39 - ويتمثل الخيار الثالث في إصدار وحدات جديدة من حقوق السحب الخاصة، مع إنشاء آلية لإعادة توزيعها فيما بعد إلى البلدان الأكثر احتياجاً. وفي حال إنشاء هذه الآلية أو هذا الصندوق الاستئماني في إطار الخطوة الأولى من عملية إعادة توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة الحالية، سيكون استخدام أي منهما ممكناً في إطار هذا السيناريو. وإن الجمع بين إصدار وحدات جديدة وإعادة توزيع المخصصات من شأنه أن يعزز أثر عملية الإصدار من حيث السيولة دون تكبد البلدان التي لا تستخدم مخصصاتها تكلفة إضافية كبيرة. وبدلاً من ذلك، يمكن للدول الغنية أن تضع في تصرف صندوق النقد الدولي حيازاتها غير المستخدمة من حقوق السحب الخاصة لزيادة قدرته على الإقراض.

40 - وتشمل المقترحات الأخرى استخدام حقوق السحب الخاصة في برامج شراء الأصول أو إعادة شراء الديون، على سبيل المثال، لدعم النفقات المتصلة بجائحة كوفيد-19 أو الاستثمارات المناخية. ويمكن إنشاء صناديق استثمارية مماثلة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية (التي تعتبر بالفعل من الجهات المعتمدة الحائزة لحقوق السحب الخاصة).

41 - وتشمل المقترحات الأكثر تطرفاً زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة عالمية أو كأصل استثماري من قبل جهات فاعلة غير المصارف المركزية، إلا أن ذلك قد يتطلب تغييرات مؤسسية تقتصر إلى الدعم السياسي الكافي.

شبكات الأمان المالي الإقليمية

42 - تشكل ترتيبات التمويل الإقليمية طبقة إضافية هامة من شبكة الأمان المالي العالمية، من حيث توفير ترتيبات لجميع الاحتياطيّات الإقليمية، وخطوط المبادلة، وتسهيلات الإقراض، والدعم التقني. وخلال الأزمة الحالية، كثف صندوق النقد العربي ومبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف والصندوق الأوروبي الآسيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية وآلية الاستقرار المالي الأوروبي والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية تعاونها مع صندوق النقد الدولي لدعم بلدانها الأعضاء على أرض الواقع.

43 - وفي منتصف أيار/مايو 2020، أتاحت آلية الاستقرار المالي الأوروبي تسهيلات الدعم المتصل بأزمة الجائحة لدولها الأعضاء في منطقة اليورو، بما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأعضاء في نهاية عام 2019. وفي أيار/مايو أيضاً، وافق الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية على برنامج ديون لزيادة قدرته على الإقراض بنسبة 60 في المائة، لتصل إلى 6,8 بلايين دولار. وفي حزيران/يونيه، وافق صندوق النقد العربي على دعم مالي ببلغ 309 ملايين دولار صُرف للدول الأعضاء، ودخل تعديل لمبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف حيز النفاذ، لتمكينها من تعزيز قدرتها على التصدي للأزمة، بسبل منها إتاحة مرونة أكبر في ترتيبات التمويل المشترك وتعزيز آلية التنسيق مع صندوق النقد الدولي.

44 - وفي المستقبل، يمكن زيادة تعزيز التعاون فيما بين ترتيبات التمويل الإقليمية وبين ترتيبات التمويل الإقليمية وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك من خلال الحوارات السنوية الرفيعة المستوى والحلقات الدراسية البحثية المشتركة التي تعقدها ترتيبات التمويل الإقليمية، ومن خلال تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق المساعدة المقدمة إلى البلدان الأعضاء، فضلاً عن توفير ترتيبات التمويل المشترك، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً.

خطوط المبادلة الثنائية

45 - إن توسيع نطاق الجهات المستفيدة من خطوط المبادلة الثنائية قد أسهم في دعم الأسواق المالية وساعد في تخفيف ضغوط السيولة الدولية. ومنذ بداية أزمة كوفيد-19، قام نظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة بتوسيع مجموعة البلدان المستفيدة من خطوط المبادلة بحيث بلغ عددها 14 بلداً. وفي الفترة بين آذار/مارس وأيار/مايو، سحبت مصارف مركزية أخرى ما مجموعه 449 بليون دولار مما عرضه الاحتياطي الاتحادي من خطوط مبادلة بالدولار - وهو ما كان دون أعلى مستوى سُجل في ذروة الأزمة المالية لعام 2008 وبلغ 583 بليون دولار. إلا أن الغالبية العظمى من البلدان النامية لا تستطيع الحصول على العملات الأجنبية بموجب هذه الترتيبات.

جيم - المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف

46 - إن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية الدولية قادرة على دعم البلدان الأعضاء في أوقات الأزمات. ومجموعة، دخلت هذه المصارف عام 2020 متمتعة بوضع تمويلي قوي. وُجدت موارد المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بمبلغ 82 بليون دولار للسنوات المالية 2021-2023، بزيادة قدرها 7 بلايين دولار مقارنة بعملية التجديد السابقة. ووافق المساهمون في بنك التنمية الأفريقي على زيادة رأس المال بمقدار 115 بليون دولار في عام 2019، وهو ما يمثل أكبر زيادة منذ إنشائه في عام 1964. وُجدت موارد صندوق التنمية الأفريقي، وهو صندوق الإقراض بشروط ميسرة التابع لمصرف التنمية الأفريقي، بمبلغ 7,6 بلايين دولار للفترة 2020-2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32 في المائة مقارنة بعملية التجديد السابقة.

47 - وأعلن البنك الدولي عن توفير تمويل تصل قيمته إلى 160 بليون دولار حتى منتصف عام 2021 لمكافحة أزمة كوفيد-19، بما في ذلك أكثر من 50 بليون دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية على شكل منح أو قروض بشروط ميسرة جداً. وبالإضافة إلى الدعم المستمر للرعاية الصحية، سيركز هذا التمويل على الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والتمويل القائم على السياسات. وتخصص مؤسسة التمويل الدولية 8 بلايين دولار لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلات ائتمانية بقيمة 6,5 بلايين دولار لدعم المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص في التصدي للجائحة.

48 - وعلى الصعيد الإقليمي، تعهد المصرف الأوروبي للاستثمار بالمساهمة بمبلغ يصل إلى 200 بليون يورو، ومصرف التنمية الآسيوي بمبلغ 20 بليون دولار، ومصرف التنمية الأفريقي بمبلغ 10 بلايين دولار، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمبلغ 12 بليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 2,3 بليون دولار. وأطلق المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مرفقاً للتعافي من أزمة جائحة

كوفيد-19 بقيمة بلغت 10 بلايين دولار. وأعلن مصرف التنمية الجديد أن لديه القدرة المالية على تقديم مساعدات تتصل بالأزمات يبلغ مجموع قيمتها 10 بلايين دولار.

49 - وعلى الرغم من الالتزامات الكبيرة التي تعهدت بها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن العديد منها يمكنه زيادة قدرته على الإقراض، بما في ذلك عن طريق مراجعة حدود الإقراض القانونية وإصلاحها عند الاقتضاء⁽¹⁸⁾. كما يمكن توجيه دعوات من أجل زيادات جديدة في رأس المال لتعزيز القدرة على الإقراض.

رابعاً - السياسات المالية والتنظيم المالي من أجل تحقيق المرونة والاستدامة

50 - إلى جانب الاستجابة الفورية للأزمات، توفر الجائحة فرصة للبلدان من أجل إعادة البناء بشكل أفضل، بسبل منها إدراج مخاطر الكوارث طويلة الأجل وغيرها من المخاطر غير الاقتصادية في الأطر السياسية والتنظيمية المالية.

51 - ويسلم عدد متزايد من المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية بضرورة الاستجابة للمخاطر غير الاقتصادية - بما في ذلك آثار تغير المناخ - لأن إعادة تسعير الأصول قد يعرض شركات التأمين والمصارف لخسائر كبيرة مع ما قد يترتب عليه ذلك من آثار في استقرار النظام المالي. إلا أن صانعي القرار بحاجة إلى معلومات موثوقة وشفافة عن هذه المخاطر وعن آثارها المحتملة على الأرباح.

52 - وفي مجال المخاطر المناخية، تشمل توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ الكشف عن المخاطر المادية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي قد تتعرض لها مؤسسة ما من حيث أعمالها التجارية واستراتيجيتها وتخطيطها المالي⁽¹⁹⁾. إلا أن الطابع الطوعي إلى حد كبير للإبلاغ عن الاستدامة يسمح للشركات بتحديد المؤشرات التي تود تقديم تقارير بشأنها، مما يتيح لها خيار الإبلاغ عن النتائج الإيجابية فقط وتجنب الإبلاغ عن الآثار السلبية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، وجدت فرقة العمل، في دراسة استقصائية أجرتها في عام 2019، أن غالبية الشركات لا تفصح عن معلومات واضحة بما فيه الكفاية بشأن الأثر المالي المحتمل للمسائل المتصلة بالمناخ أو بشأن مرونة استراتيجياتها.

53 - وبالتالي، ثمة دعوات متزايدة لجعل الإبلاغ عن الاستدامة إلزامياً من أجل تهيئة جو من التكافؤ للجميع وتعزيز مرونة الاقتصاد والأسواق المالية. ويجب أن تتضمن متطلبات الإبلاغ الإلزامي للشركات الكبيرة مجموعة مشتركة من المقاييس الاجتماعية والبيئية لضمان أن تكون التقارير ذات مغزى وقابلة للمقارنة بين الشركات.

54 - وفي عام 2019، نشرت شبكة خضرنه النظام المالي - وهي رابطة تضم 55 مصرفاً مركزياً ومشرفاً مصرفياً، بما في ذلك من جميع بلدان مجموعة العشرين تقريباً - مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تحث الأقران على تسعير مخاطر تغير المناخ عند وضع القواعد التنظيمية للشركات المالية. وتتضمن المبادئ التوجيهية، على سبيل المثال، توصية بإدراج مخاطر تغير المناخ في اختبارات الإجهاد للقطاع

(18) Chris Humphrey, "All hands on deck: how to scale up multilateral financing to face the COVID-19 crisis", Overseas Development Institute, April 2020.

(19) Task Force on Climate-related Financial Disclosures, "Final report: recommendations of the Task Force on Climate-related Financial Disclosures", June 2017.

المصرفي أو، على الأقل، بتمديد الفترة الزمنية لاختبارات الإجهاد الحالية لتشمل المخاطر طويلة الأجل⁽²⁰⁾. وبالمثل، يعمل صندوق النقد الدولي على إدراج مخاطر تغير المناخ في اختبار الإجهاد المالي الكلي⁽²¹⁾.

55 - ويمكن أن تدعم اللوائح التنظيمية للقطاع المالي أيضاً المستثمرين الذين يبحثون عن خيارات الاستثمار المستدام من خلال وضع معايير دنيا لتسويق منتجات الاستثمار على أنها مستدامة. فعلى سبيل المثال، يوفر نظام الاتحاد الأوروبي لمعايير التمويل المستدام، الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيه 2020، معايير واضحة للمستثمرين بشأن ما يشكل نشاطاً مستداماً. علاوة على ذلك، قد تقرر الهيئات التنظيمية على مستشاري الاستثمار أن يطلبوا من عملائهم تحديد أفضلياتهم من الاستثمارات المستدامة إضافة إلى المعلومات الأخرى التي يطلبونها عادة.

56 - وخلال أزمة كوفيد-19، يمكن جعل برامج الإنقاذ الحكومية رهنا باستيفاء متطلبات أكثر صرامة للإبلاغ عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويمكن لواضعي السياسات أيضاً دعم التفكير البعيد المدى في أسواق رأس المال، مما من شأنه أن يساعد على أخذ المخاطر غير الاقتصادية في الحسبان بشكل أفضل، من خلال تشجيع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والجهات الفاعلة الأخرى في السوق على تمديد الفترة الزمنية لتقديرات الجدارة الائتمانية ووضع مؤشرات طويلة الأجل للأسواق المستدامة.

57 - وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، تركز اختصاصات المصارف المركزية بشكل عام إما على تحقيق استقرار الأسعار فقط أو على تحقيق استقرار الأسعار والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، مثل العمالة. وبالنسبة للعديد من المصارف المركزية، فإن المسألة المطروحة أساساً فيما يتعلق بالمخاطر غير الاقتصادية هي مدى تأثير تلك المخاطر في النهاية على تحقيق أهدافها في هذا الصدد.

58 - ولا يوجد توافق في الآراء بشأن دور حافظات المصارف المركزية بالذات في دعم الاستثمار الأخضر. فعلى سبيل المثال، يعتبر نظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة ومصرف اليابان أن ذلك يقع خارج نطاق اختصاصاتهما، بينما يبدي مصرف إنكلترا والمصرف المركزي الأوروبي اهتماماً قوياً بمثل هذه السياسات. وفي عام 2019، أطلق مصرف التسويات الدولية صندوق سندات خضراء، كخيار يتيح للمصارف المركزية مراعاة أهداف الاستدامة البيئية في إدارة احتياطياتها⁽²²⁾.

59 - ويمكن للمصارف المركزية القادرة أن تقوم بدور أكثر نشاطاً من خلال تبيان الكيفية التي تؤثر بها قرارات السياسة النقدية على المخاطر غير الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تتمثل توصية أخرى من توصيات شبكة خضرنه النظام المالي في أن تراعي المصارف المركزية أهداف الاستدامة في إدارة حافظاتها. وإن الدعوات إلى التيسير الكمي الأخضر، بما في ذلك في إطار تصدي المصارف المركزية لجائحة كوفيد-19، تشير في هذا الاتجاه، شأنها في ذلك شأن مقترحات أخرى، مثل أطر الضمان التي تركز على المناخ، وسياسات تخصيص الائتمان والحوافز المالية المباشرة.

Network for Greening the Financial System, "First comprehensive report: a call for action – climate change (20) as a source of financial risk", April 2019.

Tobias Adrian, James Morsink and Liliana Schumacher, "Stress testing at the IMF", Monetary and Capital (21) Markets Department, departmental paper No. 20/04 (International Monetary Fund, Washington D.C., 2020).

Bank for International Settlements, "BIS launches green bond fund for central banks", press release, (22) .26 September 2019.

خامساً - تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وخدمات الدفع عبر الحدود

- 60 - أظهرت أزمة كوفيد-19، باعتبارها أول اختبار كبير للنظام المالي منذ الأزمة المالية لعام 2008، أن النظام المالي، ولا سيما النظام المصرفي، أكثر استقراراً مما كان عليه في عام 2008. إلا أنها كشفت أيضاً عن مواطن ضعف، بما في ذلك في المؤسسات المالية غير المصرفية.
- 61 - وقبل تفشي الجائحة، سُجل تركيز متزايد على عواقب التنظيم غير المقصودة من حيث التنمية المستدامة. ومن هذه الشواغل أعمال المصارف المراسلة، مع ما يترتب عليها من آثار على التدفقات والمدفوعات عبر الحدود، بما في ذلك التحويلات المالية.

ألف - تنظيم المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية

- 62 - في إطار التدابير السياساتية للتصدي لأزمة كوفيد-19، اتخذت سلطات الإشراف المالي في العديد من البلدان مجموعة من التدابير لدعم توفير السيولة والحفاظ على استمرارية عمل المصارف ونظم الدفع. وأصدرت هيئات وضع المعايير الدولية إرشادات لدعم السلطات الوطنية وتشجيعها على: الاستعادة من المرونة التي تتيحها المعايير العالمية؛ ومراجعة وتعديل الجداول الزمنية لتنفيذ المعايير المتفق عليها؛ وتعزيز الشفافية وحماية المستهلكين⁽²³⁾. كما قدم موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مجموعة مشتركة من التوصيات إلى سلطات الإشراف المالي تشجع المرونة مع الالتزام بالمعايير التنظيمية الدنيا ومبادئ الإشراف المتفق عليها دولياً من أجل تقليل تراكم المخاطر الجديدة متوسطة الأجل على الاستقرار المالي إلى أدنى حد⁽²⁴⁾.
- 63 - أما الإصلاحات التنظيمية المالية الرئيسية التي وافقت عليها مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، فهي قيد التنفيذ حالياً، وإن كان التقدم المحرز في تنفيذها متفاوتاً. وفي المستقبل، سيلزم القيام بعمل إضافي لكفالة أن تواكب الإصلاحات التطورات في النظام المالي ومواطن الضعف الجديدة والناشئة⁽²⁵⁾.

- 64 - وتتمتع المصارف الكبيرة برسمة جيدة وبنسبة أقل من الرفع المالي ويقدر من السيولة أكبر مما كانت عليه قبل الأزمة المالية لعام 2008. إلا أن حدوث انتعاش أبطأ من المتوقع وزيادة في حالات التخلف عن السداد وحالات الإفلاس ستضع على المحك قدرات المؤسسات المالية على استيعاب الخسائر. وبغية الحفاظ على رؤوس أموال المصارف تحسباً لمثل هذه الخسائر، قامت المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم بتقييد عمليات إعادة شراء الأسهم وتوزيع الأرباح. وفي تموز/يوليه 2020، اعتمدت بلدان مجموعة العشرين هذا النهج كأحد الخيارات لحماية قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الخسائر وقدرته

(23) IMF and World Bank, "COVID-19: the regulatory and supervisory implications for the banking sector – a joint IMF-World Bank staff position note", 21 May 2020; and Financial Stability Board, "COVID-19 pandemic: financial stability implications and policy measures taken", 15 April 2020.

(24) IMF and World Bank, "COVID-19: the regulatory and supervisory implications for the banking sector"

(25) Financial Stability Board, "Implementation and effects of the G20 financial regulatory reforms: fifth annual report", 16 October 2019.

على الإقراض⁽²⁶⁾. وفي حين قام عدد من المصارف المركزية بتأجيل اختبارات الإجهاد التي يُصطلح بها عادة، فإن العديد منها أجرى أو بصدد إجراء تحليلات لمواطني الضعف من أجل تقييم استعداد المصارف لمواجهة المخاطر على رأس المال والسيولة الناجمة عن الأزمة الراهنة⁽²⁷⁾.

65 - وقد أحرز بعض التقدم أيضاً في تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية⁽²⁸⁾، التي تتحمل حالياً قدراً أكبر من المخاطر المالية ويمكن أن تكون صلات وصل تنشر المخاطر والتقلبات إلى أجزاء أخرى من النظام المالي. وعلى الرغم من استمرار وجود فجوات على مستوى التنظيم، الأمر الذي يعكس جزئياً الطابع الدينامي للقطاع، فقد اعتمد أعضاء مجلس تحقيق الاستقرار المالي إطاراً للرصد متفقاً عليه دولياً. وإن تطبيق معايير صناديق سوق النقد بلغ مرحلة متقدمة في البلدان التي تستضيف أكبر صناديق سوق النقد. كما سُجل تقدم جيد في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين مواءمة حوافز المؤسسات التي تصدر سندات مضمونة بأصول مع المخاطر التي تنطوي عليها تلك السندات، وإن كان يجري تطوير منتجات جديدة ذات أنماط مخاطر مماثلة باستمرار، ويتم تطبيق قواعد الاحتفاظ بالمخاطر على مختلف فئات المنتجات بشكل متفاوت.

66 - وفي عدد من البلدان، تستفيد المؤسسات المالية غير المصرفية من التدابير المتخذة مؤخراً لدعم القطاع المالي، بما في ذلك الوصول إلى ضمانات القروض وإمكانية الاضطلاع بعمليات إعادة الشراء للحصول على عملات أجنبية⁽²⁹⁾.

باء - أعمال المصارف المراسلة

67 - تيسر علاقات المصارف المراسلة الجزء الأكبر من المدفوعات عبر الحدود التي تدعم التجارة والتمويل والتحويلات على الصعيد العالمي. وهي ترتيبات يحتفظ بموجبها المصرف (عادةً ما يكون مصرفاً دولياً كبيراً) في البلد المتلقي (المراسل) بودائع مملوكة لمصارف أخرى من البلد المرسل (المصارف المتلقية). ويوفر المصرف المراسل للمصارف المتلقية خدمات الدفع وغيرها من الخدمات في السوق المحلي. وتفتح المصارف المتلقية حسابات في دفتر المصرف المراسل ويتم تبادل الرسائل لتسوية الالتزامات عن طريق قيد دائن أو مدين في هذه الحسابات⁽³⁰⁾.

68 - وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في المدفوعات عبر الحدود خلال العقد الماضي - بفعل نمو التجارة الدولية، وتوسع نشاط التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وارتفاع معدلات السفر والهجرة الدوليين - انخفض

(26) Group of 20 (G20), communiqué of the G20 Finance Ministers and Central Bank Governors Meeting, 18 July 2020.

(27) انظر، على سبيل المثال، Institute of International Finance, “Prudential regulatory measures in response to COVID-19 (as of July 10, 2020)”.

(28) تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية مؤسسات التمويل المنظم وصناديق الاستثمار وصناديق سوق النقد والصناديق التحويلية والجهات المتعاملة في السمسرة والشركات الاستثمارية وسائر مؤسسات الإقراض غير المصرفية.

(29) انظر، على سبيل المثال، IMF, “Policy responses to COVID-19”.

(30) انظر Committee on Payments and Market Infrastructures, *Correspondent Banking* (Bank for International Settlements, 2016); and Morten Bech and Jenny Hancock, “Innovations in payments”, *BIS Quarterly Review*, March 2020, pp. 21–36.

عدد علاقات المصارف المراسلة بنسبة 20 في المائة بين عام 2011 و 2018⁽³¹⁾. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد ممرات الدفع النشطة بين البلدان بنسبة 10 في المائة، من 10 800 إلى 9 800⁽³²⁾. وكان الانخفاض في هاتين الحالتين متفاوتا بين المناطق، حيث فقدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا الحصة الأكبر من العلاقات والممرات⁽³³⁾.

69 - ويمكن أن يؤدي الانخفاض في عدد علاقات المصارف المراسلة إلى إعاقة وصول بلد ما إلى النظام المالي العالمي. وفي حين أن فقدان التام لإمكانية الوصول نادرا ما يحدث، فقد يؤدي الانخفاض في عدد الممرات إلى إطالة سلاسل الدفع حيث يتم إعادة توجيه المعاملات عبر بلدان ثالثة. وقد تؤدي سلاسل الدفع الطويلة إلى زيادة تكلفة المعاملة، فضلاً عن الوقت اللازم لإتمامها. وقد يؤدي انخفاض عدد المصارف المراسلة أيضاً إلى الحد من ضغط المنافسة، وبالتالي الحيلولة دون هبوط تكاليف المعاملات.

70 - ويمكن ربط الانخفاض في عمليات المصارف المراسلة النشطة بارتفاع تكاليف التحويلات في بعض المناطق. وبشكل عام، تواجه المناطق التي يُسجل فيها أقل عدد من عمليات المصارف المراسلة النشطة، خاصة في أفريقيا، تكاليف تحويلات أعلى⁽³⁴⁾. وفي حين أن تكاليف التحويلات المالية آخذة في الانخفاض على الصعيد العالمي، فقد انخفضت بدرجة أقل في البلدان التي سُجل فيها انخفاض أكبر في عمليات المصارف المراسلة. وسُجل في البلدان القليلة التي شهدت زيادة في تكاليف التحويلات انخفاض في عدد عمليات المصارف المراسلة.

71 - ومن المحتمل أن تكون عدة عوامل قد ساهمت في تراجع أعمال المصارف المراسلة، بما في ذلك التكلفة العالية للائتمان للتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تعتبر مهمة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وتفيد دراسة حديثة بأن البلدان التي يُعتقد أنها معرضة بدرجة أكبر لخطر التمويل غير المشروع أو ذات مؤشرات حوكمة ضعيفة يُرجح أن تشهد تراجعاً في عمليات المصارف المراسلة النشطة. ومن ناحية أخرى، فإن الدينامية الاقتصادية المتنامية والطلب على الخدمات المالية عبر الحدود يدعمان علاقات المصارف المراسلة، كما يتضح من الأثر الإيجابي للنتائج المحلي الإجمالي ونمو التجارة على عدد عمليات المصارف المراسلة النشطة⁽³⁵⁾. وهذه المفاضلة بين المخاطر المتصورة لعدم الائتمان للتنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء الاقتصاد الكلي يمكن أن تتسبب في نقص حاد في عرض الخدمات بالنسبة إلى البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

72 - ويمكن تعزيز خدمات الدفع عبر الحدود عن طريق عدد من الخيارات المطروحة في إطار خفض تكلفة الائتمان للمعايير التنظيمية، وإدارة المخاطر الأخرى، وتعزيز كفاءة المعاملات. وعلى وجه الخصوص، توفر التطورات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية فرصاً لخفض التكاليف. ويتولى مجلس تحقيق الاستقرار المالي عملية التنسيق لوضع خارطة طريق لتعزيز المدفوعات عبر الحدود، من المقرر عرضها

(31) مقبلاً بتدفق رسائل الدفع بواسطة نظام "سويت".

(32) الممر النشط هو زوج من البلدان شهد معاملة واحدة على الأقل خلال فترة معينة.

(33) Tara Rice, Goetz von Peter and Codruta Boar, "On the global retreat of correspondent banks", *BIS Quarterly Review*, March 2020, pp. 37–52.

(34) المرجع نفسه.

(35) المرجع نفسه.

على مجموعة العشرين في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتتدرج الركائز المقترحة لخارطة الطريق ضمن خمسة مجالات: (أ) الالتزام برؤية لتعزيز المدفوعات عبر الحدود؛ (ب) والتنسيق المتعلق بالأطر التنظيمية والإشرافية والرقابية؛ (ج) وتحسين البنية التحتية والترتيبات القائمة للدفع؛ (د) وزيادة جودة البيانات؛ (هـ) واستكشاف الدور المحتمل للبنية التحتية والترتيبات الجديدة للمدفوعات⁽³⁶⁾. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤدي اتباع نهج قائم على المخاطر إزاء ما تقتضيه مسألة "اعرف عميلك" وتعزيز ترتيبات تبادل البيانات بين القطاعين العام والخاص - مع كفاءة التدابير المناسبة لحماية الخصوصية والبيانات - إلى تقليل تكاليف العناية الواجبة بالنسبة إلى مقدمي الخدمات وبالتالي المساعدة في خفض تكاليف التحويلات المالية.

جيم - التكنولوجيا المالية والمدفوعات عبر الحدود

73 - كان لحلول التكنولوجيا المالية دور أساسي في خفض تكلفة المدفوعات عبر الحدود، ولا سيما في حالة التحويلات المالية⁽³⁷⁾. إلا أن هذه الخدمات، بما في ذلك الخدمات النقدية المتقلة على سبيل المثال، موجهة في الغالب نحو الحد من أوجه القصور في المرحلة الأولية للمعاملات عبر الحدود، مثل استلام المدفوعات وصرفها. أما بالنسبة للمرحلة النهائية، تعتمد معظم هذه الخدمات على خدمات المصارف المراسلة للاضطلاع بوظائف التراسل والمقاصة والتسوية اللازمة لإجراء المعاملات. وقد بدأ بعض من مقدمي الخدمات في تقديم حلول الحلقة المغلقة، حيث يتولون عمليات المرحلة الأولية في جميع الولايات القضائية المعنية ويديرون عملياتهم في المرحلة النهائية، إما بمفردهم أو كجزء من اتحاد. إلا أن هذه النماذج لا تزال ضيقة النطاق نسبياً وتعاني عموماً من الافتقار إلى قابلية التشغيل البيني مع مقدمي الخدمات الآخرين.

74 - ويجري حالياً استكشاف استخدام تقنية الحسابات الموزعة في نظام "سويت" للدفع بهدف تحسين السرعة والشفافية وتتبع المدفوعات من البداية إلى النهاية في إطار مبادرة نظام سويت الابتكارية في مجال المدفوعات العالمية. كما يمكن أن تقلل تقنية الحسابات الموزعة من تكلفة تمويل التجارة، وإن كانت غالبية التطبيقات لا تزال في مرحلتها التجريبية.

75 - وتشكل تقنية الحسابات الموزعة الأساس الذي تستند إليه معظم الأصول المشفرة وما يسمى بـ "العملات المشفرة الثابتة عالمياً"، وكلتاها تم الترويج لهما نظراً إلى ما تطويان عليه من إمكانات لتعزيز كفاءة وسرعة المعاملات الدولية، وبالتالي الحد من الاعتماد على علاقات المصارف المراسلة التقليدية. وترتبط العملات المشفرة الثابتة عالمياً بسلة من العملات أو الأصول الأخرى ويدعمها صندوق احتياطي من الأصول السائلة، مما يمنحها قدرًا أكبر من الاستقرار مقارنةً بالأصول المشفرة، التي كثيراً ما يشهد بعض منها تقلبات كبيرة في القيمة. ومن شأن ذلك أن يساهم في جعل العملات المشفرة الثابتة عالمياً أقدر على أداء وظائف عملة دولية، مما يتطلب مزيداً من التدقيق من جانب الهيئات التنظيمية.

(36) انظر Financial Stability Board, "Enhancing cross-border payments: stage 1 report to the G20 – technical background report", 9 April 2020; and Committee on Payments and Market Infrastructures, *Enhancing Cross-Border Payments: Building Blocks of a Global Roadmap – Stage 2 report to the G20* (Bank for International Settlements, July 2020).

(37) World Bank, "Remittance prices worldwide"

- 76 - وكما ورد في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020⁽³⁸⁾، يمكن أن تكون للأصول المشفرة مزايا من حيث تحقيق الكفاءة، ولكن يمكنها أيضاً إحداث تغيير جذري في ميزان المخاطر والحوافز في النظم المالية المحلية، بما يشمل السلامة المالية والاستقرار المالي ومخاطر التنمية المستدامة.
- 77 - وإن طابع غُفَل ولا مركزية الأصول المشفرة قد أثار شواغل بشأن استخدامها في التمويل غير المشروع والأنشطة الاحتيالية الأخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بتحديث معاييرها وتوصياتها المتعلقة بالأصول المشفرة ودعت سلطات الولايات القضائية إلى إدراجها في اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 78 - وأعربت الهيئات التنظيمية والهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير عن مخاوف بشأن أثر العملات المشفرة الثابتة عالمياً، من بينها قدرتها على تيسير التدفقات المالية غير المشروعة وآثارها على الاستقرار المالي واستقلالية وفعالية السياسة النقدية، ولا سيما في البلدان النامية الصغيرة. وفي نيسان/أبريل 2020، قدم مجلس تحقيق الاستقرار المالي تقريراً إلى مجموعة العشرين عن المسائل التنظيمية المتعلقة بالعملات المشفرة الثابتة عالمياً، يسلط الضوء على مواطن الضعف والمخاطر المحتملة ويقترح مجموعة من التوصيات لفائدة واضعي السياسات على الصعيد الوطني من أجل تعزيز اتساق وفعالية التنظيم والإشراف، فضلاً عن التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود.

سادسا - مسائل أخرى تتعلق بالنظام المالي

ألف - اتساق المؤسسات والسياسات

- 79 - لطالما كان تعزيز التماسك والاتساق في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية شاغلاً رئيسياً في تمويل عملية التنمية. ويتعين على المؤسسات التي تضع هذه النظم الدولية أن تضطلع أولاً بمهامها وأن تستجيب للمدخلات الواردة من الدول الأعضاء فيها. إلا أن اعتمادها رؤية أوسع قد يشجعها على اتخاذ تدابير سياسياتية كفيلة بتعزيز الاتساق مع الأهداف المتفق عليها عالمياً. فعلى سبيل المثال، إن اعتماد مثل هذه الرؤية يسهم حالياً في تعزيز الاتساق في الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بأثر المخاطر البيئية على الاستقرار المالي.
- 80 - وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة فرصة للنظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة لإحداث تغيير إيجابي، لا سيما في سياق التحديات العالمية الراهنة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتمثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنتدبين الرئيسيين للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المعايير والأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وردت آخرها في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وخطة عمل أديس أبابا. وإن المناقشات التي أجريت، لا سيما في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بشأن المجموعة الكاملة من السياسات التي يمكن أن تعزز تمويل التنمية المستدامة توضح الطريقة التي يمكن أن تسهم بها الأمم المتحدة في تحقيق الاتساق عن طريق الجمع بين مختلف المؤسسات والحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة بفضل ما تتمتع به من سلطة تنظيمية.

(38) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2020 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.20.I.4).

81 - ويمكن أن تساعد الاجتماعات الخاصة الرفيعة المستوى، مثل المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي دعا إلى عقدها الأمين العام في 28 أيار/مايو 2020، في التوصل إلى توافق في الآراء وتيسير استجابة عالمية سريعة وشاملة في أوقات الأزمات. ومن المتوقع أن تؤدي عملية متابعة طموحة لهذه المناسبة إلى توفير حلول تمويلية وإنمائية محددة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن مسائل منها: التدفقات المالية الخارجية والتحويلات المالية؛ والتعافي بشكل أفضل من أجل الاستدامة؛ والسيولة العالمية والاستقرار المالي؛ ومواطن الضعف المرتبطة بالديون ودور الجهات الدائنة من القطاع الخاص؛ والتدفقات المالية غير المشروعة.

باء - إصلاح نظم الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية

82 - في خطة عمل أديس أبابا، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتوسيع سبل إيصال صوت البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وأكدت من جديد التزامها بمواصلة إصلاح الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

83 - وفي شباط/فبراير 2020، اختتم مجلس محافظي صندوق النقد الدولي المراجعة العامة الخامسة عشرة لحصص العضوية دون زيادة حصص البلدان الأعضاء في الصندوق⁽³⁹⁾. أما بالنسبة إلى المراجعة السادسة عشرة لحصص العضوية، التي من المقرر إنجازها في موعد أقصاه 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، فقد طلب إلى المجلس التنفيذي إعادة النظر في مدى ملاءمة حصص العضوية ومواصلة عملية إصلاح نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي. وأعرب عن أمله في أن تؤدي التعديلات في حصص العضوية إلى زيادة في حصص الاقتصادات الدينامية بما يتماشى مع مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي، مع الحرص على إيصال صوت أشد البلدان فقرا وحماية تمثيلها.

84 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وافقت لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المراجعة المقترحة لحقوق التصويت في المؤسسة الدولية للتنمية، وطلبت أن يقدم مجلس المديرين التنفيذيين إلى المؤسسة إطارا زمنيا متفقا عليه للمراجعة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020⁽⁴⁰⁾. وفي المبادئ التوجيهية المعتمدة، يتم التسليم بضرورة حماية القوة التصويتية للبلدان المستفيدة وتعزيزها إن أمكن⁽⁴¹⁾. وإن الزيادة الأخيرة في رأس مال مصرف التنمية الأفريقي (انظر الفرع ثالثا، باء) لن تغير توزيع حقوق التصويت في المصرف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وافق مجلس تحقيق الاستقرار المالي على مجموعة من التوصيات لتعزيز فعالية مجموعاته الاستشارية الإقليمية الست، من المتوقع أن تشجع المزيد من إسهامات الهيئات غير الأعضاء في عمل المجلس وجدول أعماله.

85 - وتواصل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف العمل على مواصلة عملياتها مع أهداف التنمية المستدامة، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا. وفي عام 2019، وافقت عدة مصارف إنمائية

(39) IMF, "IMF Board of Governors approves a resolution on quota reviews", press release, 13 February 2020

(40) البنك الدولي، "الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2019: بيان لجنة التنمية"، بيان صحفي، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(41) World Bank-IMF Development Committee, "IDA voting rights review: report to Governors", 18 September 2019

متعددة الأطراف⁽⁴²⁾ على إطار مشترك بشأن "القيمة مقابل المال" من أجل استخدام مواردها على النحو الأمثل. وضمن الإطار، وافقت المصارف المشاركة على تعريف مشترك للتمويل المتعلق بالمناخ لأغراض الإبلاغ المشترك. كما أقرت بأهمية الإبلاغ عن المساواة بين الجنسين، وكان فريق عامل معني بالمسائل الجنسانية بصدد دراسة سبل تعزيز الموازنة بين المؤشرات⁽⁴³⁾. وإن هذه الجهود تشبه الجهود التي تنتظر فيها حالياً منظومة الأمم المتحدة، بناء على توصيات فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتمويل من أجل المساواة بين الجنسين.

جيم - الدور القيادي للمرأة في الاقتصاد

86 - ظلت النساء في عام 2019 يمثلن نحو ثلث أصحاب مؤسسات القطاع الرسمي في جميع أنحاء العالم، وفقاً لاستقصاءات الشركات. وبالنظر إلى أن البيانات تُحدّث كل عام في عدد قليل جداً من البلدان، يصعب بالتالي الوقوف على اتجاهات عالمية ذات مغزى. بيد أنه يمكن ملاحظة تطور إيجابي أكبر فيما يتعلق بنسبة مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات، التي ارتفعت من 18 في المائة في 2018 إلى 20 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وعلى الرغم من ذلك، تشير الاتجاهات الحالية إلى أن التكافؤ بين الجنسين لن يتحقق قبل عام 2044⁽⁴⁴⁾. وتفيد تقديرات منظمة العمل الدولية بأن ما نسبته 1,4 في المائة فقط من جميع النساء العاملات صُنفن كأرباب عمل في عام 2019، مقابل نسبة 3,4 في المائة من الرجال⁽⁴⁵⁾.

سابعاً - الاستنتاجات

87 - تهدد جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها تحقيق خطة عام 2030. وإن المجتمع الدولي وجميع طبقات شبكة الأمان المالي الدولية مدعوة إلى دعم البلدان النامية من خلال: معالجة مواطن الضعف المرتبطة بالديون؛ وضمان إمكانية الحصول على قدر كاف من السيولة الدولية؛ ودعم التدفقات المالية المستقرة والطويلة الأجل لتحقيق النمو الشامل.

88 - وتعتبر مبادرة مجموعة العشرين لتعليق خدمة الديون خطوة هامة لتحرير موارد البلدان المشاركة على المدى القصير؛ ويجب تنفيذها بسرعة، والنظر بشكل جدي في تمديدتها حتى نهاية عام 2021. إلا أنه سيلزم اتباع نهج أوسع لمعالجة ضائقة الديون السيادية من منظور طويل الأجل أكثر شمولاً.

89 - ويتعين على شبكة الأمان المالي الدولية، التي يمثل صندوق النقد الدولي محورها، تعزيز دعمها للبلدان النامية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة من السيولة. وإضافة إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى تسهيلات التمويل الطارئ، الأمر الذي قد يتطلب تعبئة أموال إضافية، فمن شأن إصدار مجموعات جديدة من حقوق السحب الخاصة أن يزود البلدان الأعضاء باحتياجات دولية إضافية بتكلفة منخفضة، وإن

(42) مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة المصرف الأوروبي للاستثمار، بما في ذلك الصندوق الأوروبي للاستثمار، ومجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بما في ذلك مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية والصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف، ومجموعة البنك الدولي، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

(43) African Development Bank and others, "Multilateral development banks' final report on value for money", 2019

(44) MSCI, "What if gender parity is out of reach for corporate boards?" (accessed on 6 July 2020)

(45) International Labour Organization, *World Employment and Social Outlook: Trends 2020* (Geneva, 2020)

كان يقتضي توفر الدعم السياسي الكافي. ومن أجل تعزيز أثر السيولة، يمكن الجمع بين إصدار مجموعات جديدة وإنشاء آلية تتيح إعادة توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة من البلدان التي لديها احتياطات دولية كافية إلى البلدان الأكثر احتياجًا.

90 - وبغية التصدي لما يطرحه تقلب تدفقات رأس المال من تحديات بالنسبة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، يمكن لواقعي السياسات على الصعيد الوطني تضمين أطر التمويل الوطنية المتكاملة أطر لإدارة رأس المال، الأمر الذي من شأنه أن يمكن البلدان من إدارة التدفقات الداخلة بشكل أفضل، مع تعزيز الاتساق بين إدارة حسابات رأس المال والسياسات التحوطية الكلية.

91 - وقد أبرزت أزمة كوفيد-19 مرة أخرى أثر المخاطر غير الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويمكن أن تساعد متطلبات الإبلاغ الإلزامي والمعايير المشتركة على التصدي لهذه المخاطر، مع كفاءة تكافؤ الفرص لجميع الشركات. وكخطوة أخرى، يمكن للمصارف المركزية والسلطات التنظيمية القدرة النظر أيضًا في تضمين سياساتها اعتبارات التنمية المستدامة، بما يتماشى مع اختصاصاتها.

92 - ويلزم زيادة اتساق المؤسسات والسياسات من أجل تعزيز تصدي المجتمع الدولي للأزمة الراهنة وكفالة انتعاش مستدام وشامل. وتمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة فرصة للنظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمة لإحداث تغيير إيجابي، لا سيما في سياق التحديات العالمية الراهنة الناجمة عن جائحة كوفيد-19.